مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم
اسم الكاتب: م.د. عادل عبد الحمزة ثجيل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/267
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 06:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الأمن القومي والأمن الإنساني دراسة في المفاهيم

م.د. عادل عبد الحمزة ثجيل(*)

المقدمة

يعبِّر الأمن عن حركة دائمة ومركبة تواكب الحاجات والتطورات الدولية والمجتمعية، بجميع أبعادها وتفاعلاتها ومستوياتها. ليشكل مطلبا شاملا للجميع، دولا، ومجتمعات، وأفرادا. فمسألة الأمن تشكل أحد أهم الدوافع والبواعث التي تتحكم في السلوك، بل وبأهداف تلك المجتمعات والدول، إذ سعت تلك المجموعات أو الأفراد دائما إلى البحث عما يجنبها الخوف والضرر، وما يوفر لها الاستقرار والأمان والاطمئنان.

وفي ضوء هذا عدّت الدراسات الأمنية من بين الحقول الدراسية المهمة في مجال العلاقات الدولية والإستراتيجية، إذ شهد الحقل العديد من الجهود التنظيرية، بداية من المنظور التقليدي الذي قصر الفهم على أبعاد محددة، مرورا بنهضة هذا الحقل في حقبة الحرب الباردة، الذي أعاد النظر في بعض الافتراضات الأساسية له، وصولا إلى نهاية الحرب الباردة وبروز بيئة جديدة بتفاعلات جديدة تختلف مطالبها وهياكلها واحتياجاتها عن الحقب الماضية، لتفرز لنا مفاهيم جديدة تتكيف وتستجيب مع هذه البيئة، وكان من بين ابرز تلك التكيفات هو انتقال مستويات الاهتمام بالدراسات الأمنية من الدول إلى الأفراد وبما يلبي احتياجات تلك البيئة ومعطياتها، فكان منها بروز مفهوم الأمن الإنساني، الذي اتسق في حركته مع مفهوم الأمن القومي.

وعلى أساس ما تقدم، انطلقت إشكالية الدراسة من فكرة مؤداها، إن الأمن لا يتجزأ من إذ المفهوم أو الدلالة أو التطبيق، سواء تعلق ذلك بأمن الدولة، أم بأمن الأفراد الذي تحتويهم تلك الدولة، غير أنَّ هذه الفكرة النظرية لا تجد صداها في الدراسات الأمنية أو التطبيقات العملية، فالمفهوم جزء، وان لكل جزء مفهوم ودلالة وتطبيق يختلف بها عن الأجزاء الأخرى، وهذا ما يتعلق بمفهومي الدراسة.

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

وفي ضوء تلك الإشكالية، جاءت الدراسة بفرضيتين أساسيتين: أولها، إن الأمن مفهوم مركب ومعقد لا يخضع لمفهوم واحد أو دلالة أو سلوك أو إستراتيجية واحدة، فلكل مفهوم دلالته وسلوكه وإستراتيجيته الخاصة به. وثانيها، إن الدولة بمفهومها التقليدي للأمن القومي لم تعد صاحبة أمن الأفراد بمفردها، بل يمكن أن تصبح مصدرا لتهديد أمنهم.

وللتحقق من تلك الفرضية، انطلقت الدراسة من أسئلة رئيسية: ماذا نعني بالأمن؟، وما هو الأمن القومي؟، وماذا نقصد بالأمن الإنساني؟ وما أبعاد كلا منهما؟، وما المشتركات بين المفهومين؟، وما الاختلافات بينهما؟.

وللإجابة عما تقدم من أسئلة، قسمت الدراسة على أربعة محاور أساسية: المحور الأول جاء بعنوان الأمن في اللغة والاصطلاح، أما المحور الثاني فكان عنوانه الأمن القومي، جاء المحور الثالث بعنوان الأمن الإنساني، أما المحور الرابع والأخير فجاء بعنوان أوجه التشابه والاختلاف بين مفهومي الأمن القومي والأمن الإنساني.

المحور الأول/ الأمن في اللغة والاصطلاح:

يشكل الأمن حاجة أساسية من حاجات الإنسان، فهو في اتساق وتزامن في أهميته وحيويته وضرورته لحاجات الفرد الفسيولوجية والغذائية من طعام وشراب، إذ يؤثر الإحساس بفقدان الأمن أو بنقصه على كيان المجتمع بجميع مظاهره.

جاء الأمن في اللغة ضد الخوف ، إذ اشتقت كلمة الأمن من "الأمان" و "الأمانة"، بمعنى أمن من باب فهم وسلم، وأيضا من "آمن" و "آمنه".[1] فيقال اطمئن ولم يخف فهو آمن، ويقال "لك الأمان" أي قد أمنتك، والبلد اطمأن فيه أهله والشر منه سلم.[2] وهذا المعنى ما ورد ذكره في القرآن المجيد بقوله تعالى: " الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"[3] وكذلك قوله تعالى:" وهذا البلد الأمين".[4] فالأمن هو طمأنينة النفس، وزوال الخوف، وأصل المفردات (الأمن، والأمانة، والأمان) مصادر تستعمل في اللغة اسما للحالة التي يكون عليها الإنسان في الأمن.[5]

أما اصطلاحا، فقد أشير إلى مصطلح الأمن "**Security**" في قاموس "**Webster's**" بأنه يعني "التخلص من الخوف والقلق والعمل على توفير الطمأنينة والسلام".[6] أما قاموس "**Oxford**" فعرف الأمن بأنه " النشاطات المشتركة لحماية البلد أو البنى التحتية أو الأشخاص من الخطر أو الهجوم".[7] في حين عرف قاموس "**Chambers**" الأمن بأنه "التحرر من الهم والقلق والتخلص من الخطر وتحقيق الثقة والطمأنينة وتوفير السلامة والاستقرار".[8] أما كلمة الأمن "**sécurité** " الفرنسية تعني " الغياب الحقيقي لأي خطر".[9]

وفي ضوء ما تقدم، فان الأمن يعني انتفاء التهديد، والتحرر من الخوف،[10] والتحرر من القلق، وخلق الشعور بتوفر الطمأنينة والسلام.[11] فالأمن يشير إلى حالة الشعور المتجانس من الثقة من جراء انتفاء الخطر، أو الشعور بالقدرة والكفاية على مواجهة ذلك الخطر بإجراءات وقائية سابقة من أجل تحقيق الأمن والأمان.[12] لذلك فالحاجة إلى الأمن هي أول حاجة في المدرك الإنساني، يسعى إلى تحقيقها بعد إشباع حاجاته البيولوجية الأساسية، فإذا عجز عن تحقيقها، فانه ينظر إلى العالم نظرة من الخوف والتهديد مما يعني عدم القدرة على انجاز أي حاجة ذات مستوى متقدم مثل المعرفة وتحقيق الذات، فالأمن والخوف مفهومان متضادان يتأثر كل منهما بعدد من العوامل الذاتية والموضوعية لكل منهما، التي تعمل على توسيع أو تقليص مساحة أحدهما.[13]

ولذلك فأن الأمن حالة، وليس إحساسا أو شعورا، بل أن الإحساس والشعور انعكاس لتلك الحالة، وهذا يعني إن للأمن جانبان: أولهما، جانب سلبي مدفوع بدافع غريزي يتمثل بدفاع الإنسان عن نفسه، والمتمثل بانتفاء الشر. وثانيهما، الجانب الايجابي للأمن والذي يتجسد في سعي المرء الدءوب لنيل حقوقه، وتحسين أحواله، وتأمين مستقبله. وكلا الجانبين متصلان ببعضهما اتصالا وثيقا، ليمثلا وجهان لحقيقة واحدة وهي : أن يعيش الإنسان بسعادة، وطمأنينة، واستقرار وسلام.[14]

وعلى أساس هذا الفهم، فان الأمن لا يقتصر على حماية هذه الحياة وضمان شروط ديمومتها فحسب، بل أيضا الشروط اللازمة لتطور تلك الحياة وتقدمها، من خلال تأمين الحماية والاستمرار والاستقرار للفرد والمجتمع، ليكون الإنسان في ظل الأمن

وبواسطته، قادرا على الإبداع وتداول مكونات المعرفة والخبرة وتطويرها وتراكمها، ويستطيع التخطيط لمستقبله، وتعيين أهدافه، والعمل على تحقيقها.[15]

المحور الثاني/ الأمن القومي National Security :

أخذت الدراسات العربية باستعمال مصطلح "الأمن القومي" في مقابل المصطلح الانكليزي " National Security " ، وبالفرنسية " La Sécurité Nationale "، فما هو مفهومه؟، وما هي أبعاده؟

1- مفهوم الأمن القومي:

شاع استخدام مصطلح الأمن القومي بعد الحرب العالمية الثانية،غير إن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر بعقد معاهدة وستفاليا عام 1648، التي أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة– الأمة "State– Nation". غير إن حقبة الحرب الباردة شكلت الإطار والمناخ الذي تحركت فيه المحاولات لصياغة مداخل نظرية ومقاربات منهجية وبُنى مؤسساتية تتبنى هذا المفهوم.[16]

فظروف الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي دعت الولايات المتحدة الأميركية لتكون سباقه في الاهتمام بشأن الأمن القومي، إذ أصدرت عام 1947 قانون "الأمن القومي"، والذي تأسس بمقتضاه "مجلس الأمن القومي"، واستحدث على أثره منصب مستشار الأمن القومي.[17] ومن ذلك الوقت أصبح تعبير الأمن القومي متداولا في الخطابات السياسية متضمنا مصالح وأهداف الولايات المتحدة الأميركية العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي.[18]

وفي ضوء هذا الاستحداث لمصطلح الأمن القومي، فقدت تعددت التعريفات بشأنه نتيجة تعدد الزوايا والرؤى التي ينظر بها إلى هذا المصطلح، لكن في الإجمال يمكن تقسيم هذه التعريفات إلى اتجاهين رئيسين، أولهما الاتجاه الضيق في تعريف الأمن القومي. وثانيهما، الاتجاه الواسع في تناول هذا المفهوم.

فما يتعلق بالاتجاه الأول الضيق، فقد اقتصر تعريفه للأمن القومي بدلالة الجانب العسكري فقط، إذ عرفت دائرة المعارف البريطانية الأمن القومي بأنه "حماية الأمة

من خطر القهر على يد قوة أجنبية".[19] كما عرف (والتر ليبمان) الأمن القومي ضمن هذا الاتجاه بقوله "تعد الأمة آمنة إلى حد ما إذا لم تكن في حالة خطر أو مهددة بالتضحية بقيمها الأساسية إذا ما رغبت في تجنب الحرب، وبمقدورها إذا واجهت التحدي أن تصون قيمها من خلال الانتصار في تلك الحروب".[20] وفي هذا الإطار الضيف عرف (هانز مورغنثاو) الأمن القومي بأنه "يساهم في حماية وحدة الإقليم الوطني ومؤسساته".[21]

أما الاتجاه الواسع، فقد نظر إلى مصطلح الأمن القومي بأنه أعمُّ وأوسع من الاقتصار على مفهوم أو اتجاه أو جانب واحد ومحدد، فهو يشتمل ويتضمن جوانب واهتمامات متعددة سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية وتنموية تحمل قيم وأهداف ومصالح الدول والمجتمعات.

وضمن هذا الاتجاه الواسع، عرف (ارنولد وولفرز) الأمن القومي إذ رأى بأن "الأمن موضوعيا، يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية والمكتسبة، أما ذاتيا، فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم موضع هجوم".[22]

وعرف (باري بوزان) الأمن القومي بأنه يعني "العمل على التحرر من التهديدات"، وفي سياق النظام الدولي فانه يعني " قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية. فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه أيضا إلى حد معقول سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود".[23]

وضمن هذا الاتجاه أيضا، عرف وزير الدفاع الأميركي الأسبق (روبرت مكنمارا) الأمن القومي بأنه "ليس هو المعدات العسكرية وان كان يتضمنها، والأمن ليس هو النشاط العسكري، وان كان يشمله، إن الأمن يعني التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن، فإذا لم توجد هناك تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها، فان النظام والاستقرار يصبحان أمرا صعبا".[24]

كما عرف (بينوبل هارتلاند ثونبرغ) الأمن القومي بأنه " قدرة أمه على متابعة مصالحها الوطنية كما تراها في أي مكان في العالم".[25]

وعرف (لاسويل وكابلان) الأمن القومي بأنه " القيم العليا المتوقع الوصول إليها كوضع حقيقي، وقوة محتملة تعزز التأثير والفاعلية للدولة".[26] وضمن هذا السياق أيضا عرف (تراجر) بأن " أهداف الأمن القومي ترمي إلى إيجاد الشروط السياسية المحلية والعالمية الملائمة لحماية وتعزيز القيم الوطنية الحيوية". [27]

كذلك من التعريفات العربية في هذا الاتجاه تعريف (أمين هويدي) للأمن القومي بأنه "الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغيير الدولي".[28] وكذلك تعريف (علي الدين هلال) للأمن القومي بأنه "تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تحددها داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع".[29]

في حين جاء تعريف (علي عباس مراد) شاملا للمفهوم ومستوعبا لجميع مضامينه الآنية والمستقبلية، ومعبر عن أهدافه، وهذا ما اتفق معه الباحث، إذ عرف الأمن القومي بأنه "جملة المبادئ والقيم النظرية والأهداف الوظيفية، والسياسات العملية المتعلقة بتأمين وجود الدولة، وسلامة أركانها، ومقومات استمرارها واستقرارها، وتلبية احتياجاتها، وضمان قيمها ومصالحها الحيوية، وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة داخليا وخارجيا مع مراعاة المتغيرات البيئية الداخلية والإقليمية والدولية".[30]

لذلك فان الأمن القومي هو عملية حماية كيان الدولة من جهة، وتحقيق أهدافها ومصالحها من جهة أخرى، وعلى أساس هذا الربط يرى (روزناو) بان الأمن القومي هدف ذرائعي "**Instrumental Object**" ضمن مجال محدد، والتي في ضوءها يتكون من أربعة متغيرات مستقلة بذاتها نظريا، وتابعة لكونها إجراءات عملية مترابطة من برنامج بناء الدولة وقوة المجتمع، والتي حددها بما يلي:

1. العوامل الشخصية، وتتضمن التأصيل الاجتماعي للقيم والمفاهيم والأدوار.
2. العوامل التنظيمية، وتشمل المؤسسات والبنى التنظيمية الرسمية وغير الرسمية، والسياسات البيروقراطية.
3. البيئة الداخلية، وتتضمن الثقافة السياسية، والموارد البشرية وغير البشرية.

4. البيئة الخارجية، وتشمل أوضاع القوة، والتفاعلات، والاتصالات، وحلقات التغذية العكسية.[31]

وعلى أساس ما تقدم، لم يعد يقتصر مفهوم الأمن القومي ونطاق تدخله على مجال محدد دون مجال آخر، وجاء هذا نتيجة تعدد أداور الدولة وتفاعلاتها الداخلية منها والخارجية هذا من جهة، ونتيجة مدركات واهتمامات وأبعاد الأمن القومي ذاتها من جهة أخرى، والذي يسعى إلى تحقيق أهداف الدولة ومصالحها الحيوية، وبما إن هذه الأهداف والمصالح غير مقتصرة على مجال محدد، وإنما هي شاملة ومتعددة، كذلك فان الأمن القومي شامل ومتعدد.

فضلا عن ذلك، فقد أدركت الدول بان الاقتصار في مفهوم الأمن القومي على الأبعاد العسكرية فقط من شأنه أن يؤدي إلى تهديد الأمن وليست حمايته، لأنه يؤدي من ناحية إلى استنزاف الموارد الاقتصادية النادرة، كما يؤدي كذلك إلى زيادة درجة التهميش السياسي من خلال إيجاد نخبة تسلطية تحد من فرص المشاركة في الحياة السياسية. من هنا اتجهت اغلب الدول إلى المفهوم الشامل والأوسع للأمن القومي الذي يتجاوز الاقتصار على المفهوم العسكري فقط.[32]

وبذلك فان الأمن القومي يُعنى بقدرة الدولة ليس فقط على حماية الوطن والمواطن من التهديدات التي تواجهه، وإنما يتصل أيضا بقدرة الدولة على استثمار الفرص وتعزيز موارد القوة، وتجاوز مكامن الضعف لديها وتحسين كل من نوعية الحياة وجودتها ومستواه.

إن ما تقدم يجعل من الأمن القومي يعتمد على استراتيجيات تتطلب عدة أمور منها:[33]

1. تحديد المصالح والأهداف والقيم التي تسعى الدولة أو المجتمع إلى تحقيقها وحمايتها.
2. تحديد التحديات والتهديدات التي تواجه الدولة.
3. رسم الخطط وتحديد الوسائل واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق المصالح والأهداف والقيم.
4. إيجاد وبناء المؤسسات القادرة على تنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات.

وعليه فان الأمن القومي مفهوم مركب من اجتماع وتفاعل المصالح والأهداف والقيم والمبادئ النظرية العامة والثابتة، والمواقف والسياسات والاستراتيجيات العلمية الخاصة والمتغيرة، ونتاج عن محصلة انجازاتهما، فالأمن القومي يشمل في طار ركنيه: النظري والتطبيقي كل أوجه الحياة الإنسانية الطبيعية، والاجتماعية، وكل نشاطاتها العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والعملية، والتربوية، ....الخ. وهو وان كان ثابتا ودائما من إذ القيم والمبادئ النظرية والفكرية العامة، فانه متنوع ومتباين من إذ الصياغات المفاهيمية والاستراتيجيات التطبيقية العملية، ليس بالنسبة لكل الدول فحسب، بل حتى بالنسبة للدولة نفسها، إذا اختلفت الأوضاع والمواقف والأوقات.[34]

2- أبعاد الأمن القومي:

لم يعد الأمن القومي يقتصر على بعد أو مجال واحد بعينه، سواء على البعد النظري أو البعد التطبيقي، بل تعددت مجلاته وأبعاده، وجاء ذلك لسببين رئيسيين، أولهما: اتساع نطاق الدراسات الأمنية بما يشمل جميع المجالات والنشاطات الإنسانية. وثانيا: تعدد وظائف الدولة ذاتها التي لم تعد تقتصر على مجال محددة بذاتها يقتصر على الجانب العسكري، بل تعدت تلك الوظيفة التقليدية، واتجهت الدولة المعاصرة لتتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشر في جميع المجالات والوظائف التي بدأت ترتبط بذلك الأمن.[35] لتكون أهم تلك الأبعاد هي :

1. البعد السياسي:

يعرف الأمن ضمن هذا البعد بكونه يدل على سلامة أراضي الدولة واستقلالها السياسي وسيادتها، وحمايتها من التهديدات في الداخل والخارج، لإيجاد الظروف الملائمة لكي تتمكن الدولة من تحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية.[36]

وبذلك يتجلى في هذا البعد الحفاظ على مركزية الدولة بعدها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى، وهنا تهدف الدول إلى تعريف الأمن واستعمالاته بالشكل الذي يحتوي أهداف سياسية كبرى كحماية الكيان وصيانة المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية وحتى من التدخلات الداخلية،

ليصبح الأمن القومي هو المدخل الرئيس الذي تتوقف عليه مخرجات السياسة الخارجية للدول.[37]

وكذلك يرتبط بالبعد السياسي الأمن السياسي، والذي يعرف بأنه الجهود المبذولة في المحافظة على أسرار الدولة وسلامتها، والعمل على منع ما من شأنه إفساد العلاقة بين السلطة والشعب، أو تشويه صورة الدولة.[38]

2. البعد العسكري:

ويمثله الأمن العسكري، والذي يعد البعد الأكثر وضوحا لمفهوم الأمن القومي. ولا زال الكثيرون يجدون الأمن القومي، متمثلا في القدرة العسكرية للدولة على صد أي اعتداء خارجي، وهو تعريف يخص الأمن العسكري فقط، لأن الأمن العسكري فرع من أفرع الأمن القومي، فالقوات المسلحة تمثل الدرع الواقي للدولة، وأهم عناصر قوتها، وهي وسيلة الحسم في أي صراع، عندما تفشل الأدوات الأخرى. إذ إن الأمن العسكري لا يتحقق للدولة في الغالب، إلا إذا توفرت أساسيات مهمة على رأسها تنظيم القوات المسلحة، وتسليحها، وتدريبها، وتطويرها باستمرار ورفع روحها المعنوية، بإذ يتم توجيهها لخدمة أهدافها الأساسية التي أعدت من أجلها. وهذا يتطلب وجود إستراتيجية عسكرية تنعكس في ثلاثة مطالب أساسية أولها، في الحاجة إلى إستراتيجية وطنية متماسكة مبنية على الدمج الملائم لجميع العوامل الوثيقة الصلة بالموضوع. وثانيهما، في الحاجة إلى تنسيق على مستوى عال للمخططات العسكرية والصناعية والتعبئة العامة المدنية. وثالثهما، الحاجة للوصول إلى كفاءة عالية في إدارة عمليات الخدمات العسكرية.[39]

3. البعد الاقتصادي:

يهدف هذا البعد إلى توفير الأوضاع الملائمة للوفاء باحتياجات الشعب، وتوفير سبل التقدم والرفاه.[40] أي القيام على درجة مقبولة من الاستقلال الاقتصادي، ونجاح التنمية الاقتصادية المستقلة، والاعتماد على النفس، وفي حالة العلاقات الاقتصادية

الدولية يمكن أن يكون الاعتماد المتبادل وليس التبعية الاقتصادية. ولهذا يتطلب من الدولة لتحقيق أمنها الاقتصادي أن تبني اقتصادها معتمدة على قدراتها الذاتية، وعلاقاتها المتكافئة، وأن تعتمد على تنمية اقتصادية مستقلة، وبناء القاعدة الصناعية باستخدام التكنولوجيا المناسبة، كما يتطلب ذلك من الدولة المحافظة على مواردها الطبيعية من الاستنزاف، وأن تستغلها استغلالا أمثل، لبناء اقتصاد قوي يخدم مصالحها الحيوية في الحاضر والمستقبل.[41]

4. البعد الاجتماعي:

ويهدف إلى تطوير الأمن بالقدر الذي يعزز الشعور بالانتماء والولاء وتعزيز الهوية الوطنية.[42] وبذلك يمثل هذا البعد الحالة التي يكون فيها المجتمع متماسكا، وخاليا من كل مظاهر التردي، ابتداء من السلبية، وانتهاء بالجريمة، مرورا بانحطاط القيم الروحية، وانهيار القيم الأخلاقية، والعزوف عن الأصالة في العادات، والتقاليد الأصلية، وقتل الهمم وانهيار العزيمة، حتى الوصول لمرحلة اليأس القاتل للمجتمعات والأمم، وانتشار التناقضات الاجتماعية، وفقدان الهوية المميزة للأمة.[43]

5. البعد الثقافي– الأيديولوجي:

أي القدرة في الحفاظ على الأنساق العقائدية، وتأمين الفكر والعادات والتقاليد والقيم من الثقافات الدخيلة أو الفاسدة.[44] وعليه فان هذا البعد يعبر عن قدرة الدولة، أو الأمة في الحفاظ على ثقافتها وتراثها، وأنماط السلوك، والاستهلاك، واللغة، والاعتزاز بالتاريخ، إلى غير ذلك، إذ إن لكل أمة ثقافة خاصة بها، تميزها عن غيرها تحافظ عليها وتعتز بها، وترى فيها وسيلة لوحدتها، وأداة تستخدمها لإثارة مشاعر أبنائها أمام التحديات الخارجية، لأن المجتمع الذي تنهار ثقافته، أو تتفكك أمام الثقافات الأخرى، يفقد ترابطه وتضيع فيه ثقة الناس بأنفسهم، ويصبحون عالة على غيرهم، كما يفقدون شخصيتهم وروحهم المجتمعية، وتتحطم عناصر جوهرية في بنية مجتمعهم.[45]

6. البعد البيئي:

الذي يوفر الأمان ضد التهديدات ومخاطر البيئة، ولاسيما التلوث البيئي والذي يمكن أن ينعكس سلبا على الأمن.[46] فضلا عن ذلك فقد ارتبطت بعض الأزمات الأمنية بمظاهر الندرة في موارد الطاقة والموارد الطبيعية، التي عادة ما تفرز خلافات وأزمات حول كيفية استغلالها، مثل الماء الذي يلعب دور المحرك الرئيس في اغلب التفاعلات النزاعية والصراعية حول العالم.[47] وعليه فان النتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي أصبحت تُدرك على إنها أكثر أولوية .

وعلى أساس ما تقدم من أبعاد للأمن القومي، فإنها وفي حصيلة الأهداف والمصالح، الفرص والتهديدات، القيم والمبادئ، القوة والضعف، النظرية والتطبيقية، فإنها تُدرك على أساس الكل الواحد التي تؤثر وتتأثر بالأبعاد الأخرى ، فهي متداخلة ومترابطة لتشكل نسيجا واحدا مترابطا، فالبعد السياسي انعكاساته عسكرية، والأخير تجلياته اقتصادية، ليؤثر بدوره اجتماعيا وثقافيا، لتكون نتائجه بيئية، والعكس صحيح في هذه الدورة الأمنية.

المحور الثالث/ الأمن الإنساني Human Security

أن ازدياد تداخل العلاقات بين الدول وعبرها لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة أدى إلى تعالي الأصوات المتزايدة بان التهديدات الأمنية اليوم وفي ظل التغيرات الدولية لا تقتصر على مجرد الفهم التقليدي لتهديدات الأمن، بل تعدتها لتشمل الفقر، وانعدام العدالة الاقتصادية، والأمراض، وانتهاكات حقوق الإنسان، وتلوث البيئة، والكوارث الطبيعية، لترتبط جميعها بمفهوم أمن الإنسان. وفي ضوء ذلك ما هو الأمن الإنساني؟، وما هي أبعاده؟

1. مفهوم الأمن الإنساني:

يُعد الأمن الإنساني مدخل جديد للأمن يتمركز حول الأفراد ويبرز التهديدات غير التقليدية للأمن، ولاسيما تلك المتعلقة بالتكلفة الإنسانية للصراعات المسلحة، ليشكل إضافة نوعية للفكر السياسي والاستراتيجي الأمني.

وفي ضوء هذا، شكل الأمن الإنساني نقطة تحول في الدراسات الأمنية، وذلك من خلال الانتقال من أمن الدولة والحدود والأرض، إلى أمن من يعيشون داخل الدولة، وفي إطار حدودها، وعلى أرضها. ليمثل عودة إلى أمن الأفراد الذين يُعدّون الوحدة الأساسية للأمن التي لا يمكن اختزالها.[48]

لقد جاء هذا المفهوم ليكشف عن مدى التداعيات المصاحبة لنهاية الحرب الباردة، والحاجة الضرورية للعودة إلى أمن البشر، بعد إن فاقت معاناة البشر كل التوقعات، إذ تأكد أنه على الرغم من زيادة تأمين الدولة بأبعادها السياسية والعسكرية، فان أمن البشر لم يتحقق تلقائيا بتحقيق أمن الدولة، فبانتهاء الحرب الباردة أصبحت الأخطار والتهديدات أكثر قربا من الناس، وهو ما يتطلب اقترابا بديلا، ومفهوما مغايرا للأمن، يأخذ في الحسبان أولوية أمن الأفراد بعد أن أصبحت أحوالهم تزداد بؤسا، وأمنهم يزداد هشاشة، لتصبح تلك الظروف والأوضاع المتمثلة في الحرمان الاجتماعي والاقتصادي أحد المدخلات الأساسية للصراعات داخل الدول، والتي فاقت في بعضها الصراعات فيما بين الدول.[49]

وهذا ما دلت عليه الإحصاءات التي تشير بان الصراعات أصبحت تدور بين الأفراد داخل حدود الدولة وليس بين الدول، فالمدة الواقعة بين عامي 1990–2001، شهد العالم فيها سبعة وخمسين صراعا مسلحا رئيسا داخل (45) دولة في مختلف أنحاء العالم، كانت حكومات الدولة أحد أطراف الصراع. ومن بين العشرين دولة الأقل في دليل التنمية البشرية لعام 2002 توجد (16) دولة منها تعاني صراعات داخلية.[50] وفي تقارير الأمم المتحدة تشير إلى أرقام أكثر مما سبق ذكره، ففي المدة الممتدة من 1989–1998، شهد العالم واحد وستين (61) نزاعا مسلحا كانت جميعها أهلية باستثناء ثلاثة منها كانت فيما بين الدول، وفي دراسة حول أنماط وأسباب النزاعات المسلحة المعاصرة أشار (دان سمث) بأنه من بين مئة وثمانية عشر (118) نزاعا مسلحا شهدها العالم خلال المدة الممتدة من 1990–1999، كانت هناك عشرة (10) نزاعات فقط يمكن تصنيفها على إنها حروب بين الدول، بينما تصنف البقية على أساس إنها حروب أهلية. وفيما يتعلق بضحايا هذه الحروب، فان غالبيتهم من المدنيين، إذ تشير التقديرات إلى إن

90% من ضحايا الحروب في نهاية القرن العشرين كانوا من المدنيين بينما كانت هذه النسبة في بداية القرن نفسه 10% فقط.[51] وبذلك فان السمة الأساسية للصراعات أصبحت تدور داخل حدود الدولة، والنسبة الأكبر من ضحايا تلك الصراعات مدنيين في الغالب.

وفي ضوء هذه الأخطار والتهديدات الجديدة برز مفهوم "الأمن الإنساني"، كأحد المفاهيم الأمنية، التي تحاول إدماج البعد الإنساني في إطار الدراسات الأمنية من خلال اتخاذ الفرد كوحدة التحليل الأساسية لأي سياسة أمنية، انطلاقا من فكره مؤداها إن امن الدول على الرغم من أهميته لم يعد الضامن أو الكفيل في تحقيق أمن الأفراد، والأكثر من ذلك انه في أحيان كثيرة تفقد الدولة الشرعية، فتتحول ضد أمن مواطنيها. لهذا فان محاولة إدماج البعد الفردي ضمن مفهوم الأمن، هو محاولة للتركيز على تحقيق أمن الأفراد داخل وعبر الحدود، بدلا من التركيز على أمن الحدود ذاته.[52]

وعليه صار التركيز على بقاء واستمرار الدولة كهدف رئيس لتحقيق الأمن قابلا للنقاش، نتيجة توسع مفهوم الأمن بعد انتهاء الحرب الباردة، ليكون الفرد في ضوء ما سبق وحدة التحليل الأساسية، والمصدر في الدراسات الأمنية النابعة من تداعيات تحول الأمن على العكس من الدراسات الكلاسيكية،وعلى أساس هذا أضيف المستوى الفردي بقوة في الدراسات الأمنية.[53]

وعلى أساس ما تقدم، ولد مفهوم "الأمن الإنساني" كجزء من مصطلحات الأنموذج الكلي للتنمية (Holistic Paradigm) الذي تبلور في إطار منظمة الأمم المتحدة في تقريرها الثاني لـ" برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNGD" عام 1994، حول التنمية البشرية، والذي حرره كل من وزير المالية الباكستاني الأسبق (محبوب الحق)، والاقتصادي الهندي (آمارتيا سان). ليُعد هذا التقرير الوثيقة الرئيسة التي اعتمدت مفهوم الأمن الإنساني ضمن الأطر المفاهيمية، مع مقترحات وإجراءات معينة أنشأت بموجبها مفوضية للأمن الإنساني.[54]

لقد جاء هذا التقرير ليؤكد، على حدوث نقله مفاهيمية من الأمن النووي إلى الأمن الإنساني، فهاجس النهاية النووية للعالم –كما في حقبة الحرب الباردة– قد خفت

وطأته بالنسبة للأفراد، بقدر ما أصبحت حياتهم اليومية بمختلف ظروفها مصدرا للخوف.[55] ليُشير التقرير إلى إن مكونات الأمن الإنساني لا تنفصم، فالمجاعة والتلوث والعنف العرقي وعواقبها يمكن ان تنتشر بسرعة حول العالم. لهذا نظر التقرير إلى الأمن الإنساني على أساس انه حق الإنسان في التمتع بالحرية من الخوف والحرية من العوز. [56] ليؤكد التقرير في محصلته، بان أي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف منها تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة.[57]

وفي ضوء هذا التقرير، والموضوعات الأساسية التي انطلق منها، جاءت التعريفات متلاحقة لتبين مفهوم وأبعاد واهتمامات الأمن الإنساني. إذ عرفه (محبوب الحق) بأنه يعني "أمن الإنسان بدلا من أمن الأرض، وأمن الأفراد بدلا من الأمم، والأمن من خلال التنمية وليس من خلال الأسلحة، وهو أمن الأفراد في كل مكان في منازلهم، وفي وظائفهم".[58]

وعرف الأمين العام السابق للأمم المتحدة (كوفي آنان) الأمن الإنساني بأنه يعني " ما هو أبعد من غياب العنف المسلح، فهو يشتمل على حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية، والتأكد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ احتياجاته الخاصة. وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو تقليل الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات. فتحقيق التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال القادمة في إن ترث بيئة طبيعية وصحية، هذه هي الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثم الأمن القومي".[59]

وقد عرفت مفوضية الأمن الإنساني على أساس انه "حماية الحريات الحيوية وحماية الناس من الأوضاع والأخطار الطارئة الحرجة والعامة، وبناء قواهم وطموحاتهم، كما يعني أيضا خلق النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تتيح للناس بناء بقاءهم وكرامتهم ومعيشتهم".[60] كما عرفت قمة الألفية للأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين الأمن الإنساني بدلالة "التحرر من الخوف والتحرر من الفاقة".[61] وهذا ما ذهب أليه موجز الأمن الإنساني لعام 2006، إذ أكد بان هذا المفهوم يتعلق بحماية الأفراد والمجتمعات من أي شكل من أشكال "العنف السياسي"،

وان التعريف الملائم للأمن الإنساني يشمل كل أنواع العنف الجماعي التي تهدد حياة الأفراد والمجتمعات في صحتها ومعيشتها.[62]

ويُعرف (هانز فان)و (ادوارد نيومان) الأمن الإنساني بأنه "الأمن الشامل والمستدام من الخوف والنزاعات والتجاهل والفقر والحرمان الاجتماعي والثقافي والجوع".[63]

ومن التعريفات العربية للأمن الإنساني، تعريف (خديجة عرفه) بأنه" جوهره الفرد، إذ يعني التخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي، وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة، وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة لمواجهة والتعامل مع كل ما يهدد أمن الإنسان على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، مع البحث عن سبل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد، وهو ما يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدول".[64]

وعرفت (غادة موسى) الأمن الإنساني بأنه "الإقرار بحق الدولة والشعوب في نصيب متساو من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية".[65]

ومن خلال ما سبق، فان الأمن الإنساني يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف مترابطة هي: التحرر من الخوف، والتحرر من الحاجة، والتحرر من المعاناة.[66] وان هذه المجالات يمكن أن تلخص من الوجهة السوسيولوجية بحقيقة أن الأمن يعني غياب الخطر المادي، والحماية من القلق النفسي، والتحرر من الخوف.[67]

وفي ضوء ما تقدم، فان الأمن الإنساني برز على أساس قدرته كمفهوم قوي يكمل مفاهيم الأمن الأكثر تقليدية في مواجهة أنواع التهديدات المختلفة الجديدة التي تواجه البشر، ومن ثم الدول والمنظمات متعددة الإطراف، ليُعد هذا المفهوم تغير في المنظور على أساس عدّ الإنسان محور المرجعية في الشؤون الدولية، والعمل على مواجهة التهديدات التي تواجه سلامة الناس وأمنهم، والتي تدور حول وضع الفرد كأولوية، وتحسين قدراته من اجل حماية حقوق الإنسان ولضمان السلام والاستقرار اللذين يمثلان العنصر الرئيس للتنمية البشرية، الأمر الذي يعد بموجبه الأمن الإنساني استجابة ضرورية لتغيرات جذرية في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدولية.[68]

لهذا يركز مفهوم الأمن الإنساني بالأساس على صون الكرامة البشرية، وكذلك تلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية، والمدخل الأساس هنا، هو إن الأمن يمكن تحقيقه من خلال إتباع سياسات تنموية رشيدة، وان التهديد العسكري ليس الخطر الوحيد، إذ يمكن أن يأخذ التهديد شكل الحرمان الاقتصادي، وانتقاص المساواة المقبولة في الحياة، وعدم وجود ضمانات كافية لحقوق الإنسان الأساسية، فتحقيق الأمن الإنساني يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية، وصون حقوق الإنسان وحرياته، والحكم الرشيد، والمساواة الاجتماعية، وسيادة القانون.[69]

ولتحقيق ذلك يقدم الأمن الإنساني إستراتيجيتين عامتين وهما: الحماية والتمكين، فالأولى تقي الناس من المخاطر، وتتطلب جهودا متناسقة لتطوير معايير وإجراءات ومؤسسات تعالج المخاوف بمنهجية، أما التمكين فيساعد الناس على تطوير قدراتهم على أن يصبحوا مشاركين كاملين في صنع القرار. ليكون الأمن الإنساني مكمل الأمن الدولة، وناهض بالتنمية الإنسانية، ومعززا لحقوق الإنسان.[70]

ليكون محور الأمن الإنساني الأفراد، فهو يتعلق بالكيفية التي يحيها بها الناس في مجتمع من المجتمعات، ومدى حريتهم في ممارسة خياراتهم المتعددة، وقدرتهم في الوصول إلى فرص السوق، والفرص الاجتماعية، وبما إذا كانوا يعيشون في صراع أم في سلام.[71] ولهذا فان الأمن الإنساني ينفي بعض المفاهيم ويؤكد غيرها من خلال تأكيده على: أولا، انه ليس أمن الأرض فحسب، وإنما امن الناس. وثانيا، ليس الأمن من خلال السلاح فقط، وإنما من خلال التنمية أيضا. وثالثا، ليس أمن الدولة فقط، بل أمن الأفراد في بيوتهم ووظائفهم. وأخيرا، ليس الأمن ضد الصراعات بين الدول فحسب، بل الدفاع ضد الصراعات بين الناس أيضا.[72]

وفي ضوء ما تقدم، حدد تقرير التنمية البشرية لعام 2004، أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني هي:[73]

1- الأمن الإنساني شامل وعالمي، فهو حق الإنسان في كل مكان.
2- مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر.

3- الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة، لتكون أسهل من التدخل اللاحق.

4- الأمن الإنساني محوره الإنسان، ويتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان.

وعليه يمكن تعريف الأمن الإنساني على انه: الحماية الذاتية والموضوعية للإنسان، وتمكينهم للتخلص من العوز والفقر والتهميش، من خلال خلق وإيجاد النظم السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي تمكن الإنسان من التخلص من الخوف وبناء قدراته وتحقيق أهدافه.

وبذلك تفترض المقاربة المركزية للأمن الإنساني على الدولة احترام وتعزيز كل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، التي تسمح للأفراد بالعيش بعيدا عن الخوف والخطر والحاجة.

2. أبعاد الأمن الإنساني:

لم يقتصر الأمن الإنساني على بُعد بعينه فقط، وإنما شمل مجموعة من الأبعاد التي تلبي حاجات الإنسان ومطالبه في البيئة الداخلية والخارجية، لتتوافق والهدف الأساس الذي إنشاء من اجلها ذلك المفهوم ويقوم عليها. ومن أهم هذه الأبعاد هي:

1. الأمن الاقتصادي:

يتطلب ضمان دخل أساسي للأفراد، وتأخذ معاناة الأفراد من جراء عدم تحقيق أمنهم الاقتصادي عدة أبعاد منها، اولا،الدخل: باتت مشكلة عدم توافر دخل أو عائد مناسب من العمل لتلبية متطلبات واحتياجات البشر مسألة ضاغطة على البشر في العالم وإحدى مشكلاتهم الأساسية، كما نجد أن الأجور الحقيقية في كثير من مناطق العالم قد انخفضت. وثانيا،البطالة: يعاني السكان من انتشار البطالة ولاسيما في فئة الشباب، وقد ارتبطت بالبطالة عدت مشكلات وعوامل مؤدية إلى التوتر السياسي، والاجتماعي، في الدول، لاسيما في الدول النامية. وثالثا،الفقر: يمثل الفقر أحد المشكلات العالمية الرئيسة، وقد تغير مفهوم الفقر فلم يعد الفقر يقصر على فقر الدخل فقط، بل امتد

ليشمل فقر القدرات والإمكانات، وتتمثل إشكالية الفقر في التزايد المستمر في هذه الظاهرة على مستوى العالم، وازدياد أزمة عدم العدالة في توزيع عوائد التنمية، واتساع دوائر التهميش والأبعاد. ورابعا، عدم وجود سكن: تعد مشكلة عدم وجود مأوى من أشد آثار انعدام الأمن الاقتصادي، واحد مظاهره، على مستوى العالم.[74]

وكذلك يرتبط بالأمن الاقتصادي حماية الثروة، والملكية الفردية، وإتاحة الفرصة للنشاط الاقتصادي للأفراد، وعدم قيام الدولة بأنشطة قد تسهم في الإضرار بالأفراد.[75] وفي ضوء هذا يعمل الأمن الاقتصادي على أساسه الإنساني على ضمان توفير الحاجات الرئيسة والارتقاء بها وتهيئة الظروف على تحقيقها.

2. الأمن الغذائي:

ويقصد به أن تكون لدى جميع الناس وفي جميع الأوقات إمكانية الحصول ماديا واقتصاديا على الغذاء الرئيسي. والمسألة الخاصة بالأمن الإنساني لا تعني مجرد توافر الغذاء في المجتمع وإنما تتلخص المشكلة الأساسية في توزيع الأغذية وتوافر القدرة الشرائية لدى الأفراد. ومن ثم فأن المسألة هنا تتعلق ليس بتوافر الغذاء وإنما قدرة الفرد في الوصول أليه ونوعيته.[76]

3. الأمن الصحي:

يهدف إلى ضمان الحد الأدنى من الحماية من الأمراض وتحقيق طرائق الحياة الصحية. والعمل على توافر الخدمة الصحية بأسعار في المتناول وقدرة الأفراد في الحصول على تلك الخدمة سواء من خلال نظام التأمين الصحي، أو حمايتهم من الأمراض التي يمكن الوقاية منها، لاسيما وان الأسباب الرئيسة للوفاة في البلدان النامية هي الأمراض المعدية، والطفيلية. كذلك يمثل سوء التغذية والعيش في بيئة غير سليمة لاسيما شرب المياه الملوثة والمعاناة من التلوث في البيئة المحيطة والسلع المستخدمة محددات أساسية للسلامة الصحية.[77]

4. الأمن البيئي:

يهدف إلى حماية الإنسان من خراب الطبيعة على المديين القصير والطويل، ومن التهديدات البشرية للطبيعة وتدهور البيئة الطبيعية. ليمثل الأمن البيئي احد المخاوف الرئيسة في الوقت الراهن، سواء من إذ نقص الموارد، أو من إذ التدهور البيئي بوجه عام، لهذا يُنظر إلى البيئة في الأمن الإنساني بعده قضية محورية، سواء على المستوى العالمي، أو حالته على مستوى البلدان. ومن هنا تبرز تهديدات مثل نقص نصيب الفرد من المياه النقية. كما يشار إلى نقص الموارد البيئية لاسيما تعرض الأراضي الزراعية لظاهرة التملح أو إزالة الغابات، فضلا عن تلوث الهواء.[78]

5. الأمن الشخصي:

ويهدف إلى حماية الإنسان من التعرض للإيذاء والعنف البدني، سواء من دولة الفرد أو غيرها من الدول أو المجموعات أو الأفراد. ومن ثم فان الأمن الشخصي يعد أكثر أبعاد الأمن أهمية للإنسان، فهو يتعلق بسلامته بشكل مباشر، ومن اهم تهديدات الأمن الشخصي ومن ضمن التهديدات التي تتعرض لها حياة الإنسان هي[79]: تهديدات من الدولة – كالتعذيب الجسدي–. وتهديدات من الدول الأخرى –كالحروب–. وتهديدات من جماعات أخرى من الناس –كالتوتر العرقي–. وتهديدات من أفراد أو عصابات أو العمليات الإرهابية. وتهديدات موجهة ضد المرأة – كالعنف الأسري والاغتصاب–. وتهديدات موجهة ضد الأفراد – مثل إساءة معاملة الأطفال–. وتهديدات للنفس –كالانتحار أو استعمال المخدرات–.

6. الأمن المجتمعي:

ويقصد به في هذا الإطار شعور الفرد بانتمائه للجماعة، والمجتمع، سواء كانت أسرة أو مجتمع محلي، أو منظمة، أو جماعات عرقية أو دينية يمكن إن توفر لأعضائها هوية ثقافية ومجموعة قيم تُطمئنهم وتوفر المساندة العملية لهم، ومن ثم يمنع وجود تهديد أو هجوم لهذه الجماعة ككل، ومن ثم تهديد الأفراد المنتمين لها.[80] لذلك سيؤثر انعدام الأمن المجتمعي سلبا على انتماءات الأفراد، وبدون هذا الارتباط بالمجتمع يمكن أن يمثلوا

مصدرا لعدم الاستقرار والتوتر، وعدم توفير الأمن المجتمعي يمكن أن يقدم بيئة خصبة لأي أفكار أو اختراقات للأمن القومي.[81]

7. الأمن السياسي:

ويثار في هذا الإطار المسألة المتعلقة باحترام حقوق الإنسان الأساسية،[82] والتي تتضمن حسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الآتي[83]:

- ❖ الحرية في التعبير دون التعرض للقمع أو الإيذاء من جانب النظام الحاكم.
- ❖ المشاركة في الأحداث السياسية، واتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة الأفراد والشعوب، بعده حق أصيل.
- ❖ الحق في الحصول على المعلومات في سياسة الدولة.
- ❖ المساواة في الحقوق والواجبات.
- ❖ الحق في حماية الملكية الخاصة وعدم التدخل ألقسري في حياة الإنسان الخاصة.
- ❖ إن تكون إرادة الشعب هي مصدر السلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة ودورية.

وعلى أساس ما تقدم، فان هذه الأبعاد بمجموعها تشكل كل متكامل يغذي احدهما الآخر في تحقيق الأمن الإنساني، فتراجع أي منهما يؤدي إلى تراجع الأبعاد الأخرى.

المحور الرابع/ أوجه التشابه والاختلاف بين المفهومين:

صحيح يعد مفهوم الأمن نقطة الانطلاق الرئيسة بين مفهومي الأمن القومي والأمن الإنساني، إلا انه ذلك لا يعدو أن يكون في المفهوم فقط، بمعنى لا يوجد هناك تطابق تام بين المفهومين، وفي الوقت نفسه اختلاف تام فيما بينهما، بل توجد فيما بينهما قواسم مشتركة يتشابهان في أؤسسها، وخصائص مختلفة يتباينان على أساسها ويختلفان. وفي ضوء ذلك جاء هذا المحور.

1- أوجه التشابه بين الأمن القومي والأمن الإنساني:

هناك العديد من أوجه الاتفاق والتشابه بين مفهومي الأمن القومي والأمن الإنساني، وأول تلك الملتقيات، إن كلا المفهومين ينطلقان من فكرة التحرر من الخوف كأساس سيكولوجي وسيسولوجي لتوفير الأمن والطمأنينة سواء للدولة أو للأفراد.

فضلا عن ذلك، فمن الناحية النظرية يعمل الأمن القومي على إيجاد بيئة مواتية تشجع على تحقيق الأمن الإنساني. فالأمن القومي يُمكّن الدول من السعي نحو تحقيق برامج تنموية وطنية طويلة الأجل دون الهواجس من تعثرها، نتيجة للنزاعات وانعكاساتها سواء من داخل أو خارج الدولة، فالأمن القومي في ضوء ذلك يسمح للدول بتخصيص مواردها للقطاعات المنتجة بدلا من شراء المعدات العسكرية، لتكون النتيجة في أن التنمية الوطنية تخلق فرصا من شأنها تحسين حياة الشعوب وأحوالهم. ومن ناحية أخرى يوفر الأمن الإنساني أساسا صلبا للاستقرار الوطني.[84]

وبذلك يدعم الأمن القومي والأمن الإنساني بعضهما البعض، فبناء دولة فعالة وديمقراطية تقدر شعبها وتحمي أقليتها أضحت إستراتيجية محورية للنهوض بالأمن الإنساني، وفي الوقت نفسه، يصبح تحسين الأمن الإنساني لشعب هذه الدولة معززا شرعية الدولة واستقرارها وأمنها.[85]

وانطلاقا مما تقدم، لا يمكن وصف دولة ما بكونها دولة آمنه وذلك في حالة وجود مصادر تهديد خطيرة لأمن مواطنيها،كما إن الأفراد الآمنين لا يمكن أن ينعموا بهذا الأمن في بيئة أمنية مضطربة، ومن ثم لا يمكن تحقيق أي منهما دون الآخر.[86] لذلك فان مفهوم الأمن الإنساني لا يقلل من أهمية أمن الدولة، إذ إن الأخير يعد شرطا ضروريا لأمن الأفراد.

وفي ضوء ذلك يرى البعض إن الهدف الرئيس من دراسة الأمن الإنساني ليس استبعاد الدولة، ولكن مساعدتها للتطور والانتقال من مفهوم الدولة البوليسية إلى دولة تحتوي وتضم المواطنين، وتقيم مفهوم الالتزامات المتبادلة. ولهذا ربط البعض بين الأمن الإنساني وإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة، وإقامة مؤسسات أمنية جديدة، وبما أن جوهر الأمن الإنساني الفرد، والذي يعني التخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد

السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي، وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة، وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، مع البحث عن سبل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد، وهو لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدولة.[87]

وفي مقابل ذلك، فليس في مقدور دولة تحقق أمنها إذا كانت عاجزة عن تأمين الحد الأدنى من استقرارها الداخلي، والقائم على الحد الأدنى من العدالة والمساواة والتنمية ورفع العوز، فانتهاك الحقوق والحريات، وغياب المبادئ الديمقراطية، وشدة الظلم الاجتماعي، والاستئثار بالحكم، تؤدي في الغالب إلى تعرض أمن الدولة للخطر والتهديد وعدم الاستقرار، وهذا ما يجعل من أبعاد كلا الأمنيين القومي والإنساني متداخلة ومترابطة في تحقيق أحدهما الآخر.

ومن خلال ما تقدم، يمكن ان نجمل بان كلا الأمنيين متشابهين ومتوافقين في العديد من الأوجه، أهما:

1. إن كلا المفهومين ينطلقان من فكرة التحرر من الخوف، وتحقيق الاطمئنان.
2. الأمن القومي مدخلا ضرورية لتحقيق الأمن الإنساني، ليكون الأخير مخرجا أساسيا لتحقيق الاستقرار الصلب للدولة.
3. إن الأمن الإنساني أساس تطوري واستمراري لصيغة الأمن القومي، ولكن بمقاربات جديدة.
4. إن أبعاد كلا الأمنيين متداخلة ومترابطة في تحقيق هدف الأمن.

2.أوجه الاختلاف بين الأمن القومي والأمن الإنساني:

على الرغم من ان الأمن القومي والأمن الإنساني ينطلقان من المفردة نفسها والمتمثلة بالأمن، غير إن ذلك لا يعني أنهما يتطابقان من إذ الاهتمامات والقضايا والمفاهيم والأبعاد، فلكل مفهوم منهما – رغم التشابه في بعض القضايا– رؤاه وأهدافه، ومن ثم استراتيجياته في تطبيق تلك الرؤى والأهداف.

وأول تشخيص لتلك الاختلافات بين المفهومين، هي في قضايا الانشغال والاهتمام، فالأمن الإنساني وحدة تحليله الأساسية ومركز اهتمامه الإنسان، إذ يرى الأمن

الإنساني، إن أية سياسة ينبغي أن يكون الهدف منها تحقيق أمن الفرد والمجتمع بجانب أمن الدولة، فقد تكون الدولة آمنه في حين يفتقد بعض مواطنيها إلى الأمن لظروف عدة منها، الاختلال في توزيع الثروة، أو بروز الأثنية في المجتمعات ذات الأعراق المتعددة، أو لظروف طبيعية ومناخية لتشكل لهم تحديا دائما كالزلازل والبراكين والفيضانات وغيرها، أو الصراعات والحروب وعمليات التهجير ألقسري للأفراد، وانتشار الأسلحة والإرهاب، والجريمة المنظمة، والنزاعات الانفصالية، أو دكتاتورية الدولة نفسها في قهر الأفراد واتجاهها إلى الطغيان والاستبداد بأفرادها بحجة توفير الأمن القومي لها. في حين وحدة التحليل الأساسية للأمن القومي هي الدولة، ولهذا فان المفهوم الأخير لا يستند إلى الأفراد بالضرورة في تحقيق الأمن، فالأخير لديه ما يتعلق بكيان الدولة واستقلالها.

وعليه فان أمن الدولة واستقلالها لم يعد يؤدي بالضرورة وبصورة تلقائية إلى ضمان أمن الأفراد وسلامتهم داخل حدود دولهم، لتصبح القناعات راسخة بان أمن الدولة ومع الاعتراف بأهميته وضرورته إلا انه لم يعد كافيا لتحقيق أمن الأفراد. وفي ضوء هذا نظر الأمن الإنساني إلى أمن الدولة بأنه ليس هدفا بحد ذاته، بل وسيلة لضمان أمن الأفراد من خلال تمتعهم بحق الحرية من الخوف والحرية من العوز. في حين ينظر الأمن القومي إلى الأفراد كوسيلة حيوية للحفاظ على أمن الدولة، وهذا ما يجعل الدولة هدفا، والأفراد وسيلة.

ومن خلال ما تقدم يمكن تعيين أربعة جوانب اختلاف أساسية للأمن الإنساني هي : أولا، اهتمامه بالفرد وبالمجتمع لا بالدولة. وثانيا، تشمل التهديدات لأمن الناس، التهديدات والأوضاع التي لم تكن تصنف دائما على إنها تهديدات لأمن الدولة. ثالثا، نطاق الجهات الفاعلة أوسع من أطار الدولة وحدها. وأخيرا، تحقيق أمن الإنسان لا يتضمن مجرد حماية الناس، بل يتضمن كذلك تمكين الناس من الدفاع عن أنفسهم.[88]

وعلى أساس ذلك، فان اتجاه تحقيق الأمن يختلف في كلا المفهومين، ففي الأمن القومي يكون الاتجاه من الأعلى إلى الأسفل، وهذا ما يتعلق بكيان الدولة واستقلالها وسيادتها. في حين الاتجاه يكون في الأمن الإنساني من أسفل القاعدة إلى الأعلى، فقاعدته الأساسية الأفراد، فلا أمن على حساب الفرد.

فضلا عن ذلك، فان أكبر مصادر التهديد للأمن القومي تكون في الغالب من الخارج – وهذا لا يلغي الأخطار الداخلية–، في حين إن اكبر مصادر التهديد للأمن الإنساني تكون في الغالب من الداخل – وهذا أيضا لا يلغي الأخطار الخارجية– ، مما يؤدي إلى أن تكون الدولة أهم خطر يهدد الأمن الإنساني، لما تقوم به من انتهاكات لكرامة وحرية الإنسان في بعض الأحيان، ليكون الأمن القومي وحده لا يكفي لتحقيق الأمن الإنساني.

وبذلك فان الفرد من منظور الأمن الإنساني لم يعد ولا يجب أن يكون محميا من قبل الدولة وحدها، بل لا بد أن يكون محميا ومصانا من قبل العالم ككل، وهذا يعني إن أمن الفرد يتجه إلى أن يكون معولما.

وبهذا فان الأمن الإنساني، لا تقتصر اهتماماته على الدولة بمفردها، بل اهتماماته دولية مشتركة، لهذا من الممكن أن يكون أساسا للتعاون والتشاور الدولي المشترك. في حين إن الأمن القومي هو أمن كل دولة على حدا، وهذا ما يقود في اغلب الأحيان إلى الصراع ومن ثم الحروب بين تلك الدول لتحقيق أمنها القومي.

وعليه، فإذا كانت المفاهيم التقليدية للأمن تركز على العنف الهيكلي، ممثلا بالحروب، فالأمن الإنساني يرتبط بقضايا العنف غير الهيكلي، فالأمن الإنساني باختصار هو أمن الأفراد في محيطهم الشخصي، وفي مجتمعاتهم، وفي بيئتهم.[89]

وبهذا المعنى، فان الأمن الإنساني يُعيد التفكير لفهم العلاقة بين الأمن والإنسان لا الدولة، ويضع مقاربة منهجية جديدة تتجاوز المنطق "الويستفالي" الذي ينظم هياكل ووظائف النظام الدولي، فالامن الإنساني يطرح قانون للعلاقات الدولية بإذ لا ينظم العلاقات بين الدول واحترام سيادة الدولة، ولكن يدافع عن التضامن بين الأفراد داخل هذه الدول.[90] وهذا ما قاد إلى تحولات جذرية في صياغة السياسات العالمية، لأنها تقتضي اعطاء الاسبقية لحاجات أمن الأفراد قبل الدفاع عن مصالح الدولة، وابرز هذه التحولات ظهور مفهوم "التدخل الإنساني"، اذ تلفت عقيدة الأمن الإنساني الانتباه إلى انه يستلزم تطبيق – في ظروف معينة– حق تدخل انساني في الشؤون الداخلية للدول

والذي يمكن ان يأخذ شكل هجمات عسكرية، مما يقوض مبدأ احترام السيادة الذي يركز عليه الأمن القومي.[91]

وهذا ما دفع الكاتب (بول هينبيكر) يُجوز هذا الاختلاف في تعريفه للأمن الإنساني بأنه "يركز على الأفراد والمجتمعات بدلا من الدول، كما انه يقوم على فكرة إن أمن الدول ضروري لكنه ليس كافيا لتحقيق بقاء البشر، والأمن الإنساني يركز على مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية، اذ يُعد أمن وبقاء الأفراد جزءا مكملا لتحقيق الأمن العالمي .... يضاف لذلك ان تحقيق الأمن الإنساني يعتمد على أدوات جديدة منها دور المنظمات غير الحكومية".[92]

فضلا عما تقدم، فان كلا المفهومين يخضعان لمقاربات منهجية تختلف كل منهما عن الآخر، فالأمن القومي هو من اهتمامات المدرسة التقليدية والمتمثلة بالواقعية، والتي تعد الأمن القومي من مقوماتها المفاهيمية الأساسية في بناءها النظري، في حين نجد الأمن الإنساني من اهتمامات المدرسة النقدية للأمن والتي ترفض وتشكك بالرؤية القديمة ذات الأبعاد العسكرية أو الدولتية، لتركز بدلا من ذلك على تحرير الإنسان وبناء أمنه بشكل حقيقي، إذ تصبح الأولوية بإعطاء الإنسان الأمن قبل النظام.[93]

وعلى أساس ما تقدم، يمكن إجمال ابرز أوجه الاختلاف بين المفهومين:[94]

1. وحدة التحليل: يركز مفهوم الأمن القومي على الدولة كوحدة التحليل الأساسية، في حين يتخذ مفهوم الأمن الإنساني من الفرد وحدته الأساسية في التحليل.
2. طبيعة مصادر التهديد: وفقا لمفهوم الأمن القومي، فان اغلب مصادر تهديد أمن الدولة هي مصادر نابعة من خارج حدود الدولة سواء كانت عسكرية أو اقتصادية ... الخ، أما مصادر تهديد الأمن الإنساني فيمكن تقسيمها إلى نوعين من مصادر التهديد، النوع الأول يتمثل في مصادر تهديد تنبع من داخل الدولة ذاتها ويمكن للدولة في بعض الأحيان مواجهتها أو على الأقل التقليل من آثارها، ومنها النزاعات الداخلية بين أبناء الجماعات الاثنية المختلفة، وظروف الفقر والحرمان الاقتصادي. وفي بعض الأحيان تكون الدولة ذاتها مسؤولة عن

تهديد أمن مواطنيها، ومن ذلك قيام بعض الدول بإتباع سياسات تمييزية ضد بعض فئات في المجتمع لأسباب دينية أو عرقية أو سياسية. أما النوع الثاني فهي تلك التي تنبع من داخل الدولة ذاتها، ولا تملك الدولة القدرة على مواجهتها بمفردها، ومنها التلوث البيئي، وانتشار الأسلحة، والألغام الأرضية، ومشكلة اللاجئين والنازحين، والإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، وهذا يجعل من قضايا الأمن الإنساني قضايا عالمية أكثر منها قضايا داخلية. أي إن مصادر تهديد الأمن الإنساني عسكرية وغير عسكرية.

3. الهدف من إتباع السياسة الأمنية: على مستوى الأمن القومي، فان الهدف النهائي هو حماية أمن وكيان الدولة واستقلالها وسيادتها في مواجهة مصادر التهديد الخارجية، فيما لا يقتصر الأمر على الحماية فيما يتعلق في مفهوم الأمن الإنساني، بل ينصرف بجانب الحماية إلى التمكين، فالهدف من الأمن الإنساني هو تمكين الأفراد من خلال التعليم بالأساس بما يجعلهم قادرين على مواجهة التحديات المستقبلية.
4. الجهة المسؤولة عن تحقيق الأمن: تعدّ الدولة بمؤسساتها الأمنية هي المسؤولة عن تحقيق الأمن القومي، لكن فيما يتعلق بقضايا الأمن الإنساني، فالدولة وفي ظل التحولات العالمية لم تعد قادرة بمفردها على حماية الأفراد، بل لا بد من حدوث تعاون مع الدول، والمنظمات الدولية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني.

الخاتمة:

شكل الأمن حاجة أساسية وضرورية للأفراد والدول، إذ يؤثر الإحساس بفقدان الأمن أو نقصه على كيان الدولة والمجتمعات والأفراد على السواء. فجاء الأمن القومي لتلبية متطلبات الدولة في الحفاظ على كيانها واستقلالها وسيادتها، فهو يعمل على تحقيق أهداف الدولة، وتأمين وجودها، وسلامة أركانها، وتلبية احتياجاتها، وضمان قيمها ومصالحها الحيوية، وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة داخليا وخارجيا، مع الأخذ

بالحسبان المتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على تلك الأهداف والمصالح والتطلعات. وبذلك فهو يعمل على حماية كيان الدولة من جهة، وتحقيق أهدافها ومصالحها من جهة أخرى.

غير إن هذا المفهوم رغم سعته وشموليته لم يستطع أن يستوعب جميع المتغيرات، وان يحقق جميع الأهداف الأمنية، لذلك تعالت الأصوات المتزايدة بان التهديدات الأمنية اليوم وفي ظل التغيرات الدولية لم تعد تقتصر على مجرد الفهم لتهديدات الأمن التقليدية، بل تعدتها لتشمل الفقر، وانعدام العدالة الاقتصادية، والأمراض، وانتهاكات حقوق الإنسان، واستبداد السلطة وطغيانها، وتلوث البيئة، والكوارث الطبيعية، مما ولّد مفهوم جديد يستجيب لتلك المتطلبات ويعبر عنها، فكان مفهوم الأمن الإنساني، والذي عُدّ مُدخلا جديدا للأمن يتمركز حول الأفراد ويبرز التهديدات غير التقليدية للأمن، ليشكل نقطة التحول في الدراسات الأمنية. ليكون هدفه الحماية الذاتية والموضوعية للإنسان، وتمكينهم للتخلص من العوز والفقر والتهميش، من خلال خلق وإيجاد النظم السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والبيئية، التي تمكن الإنسان من التخلص من الخوف وبناء قدراته وتحقيق أهدافه وتطلعاته.

وعلى الرغم من أن لكل مفهوم مجاله واختصاصه وأهدافه، غير إن هناك أوجه للتشابه فيما بينهما، ومن ابرز تلك الملتقيات، هو إن المفهومين يسعيان للتحرر من الخوف وتحقيق الاطمئنان سواء للدولة أو الفرد، كما إن كلا المفهومين يكمل أحداهما الآخر، فالأمن القومي يشكل مدخلا ضروريا لتحقيق الأمن الإنساني، والذي يشكل الأخير بدوره مخرجا أساسيا لتحقيق الاستقرار للدولة.

وعلى الرغم من هذا التشابه في بعض الأوجه، إلا أن هذا لا يمنع من وجود العديد من نقاط الاختلاف والافتراق فيما بينهما، فوحدة التحليل الأساسية للأمن القومي هي الدولة، في حين نجد إن وحدة التحليل الأساسية لدى الأمن الإنساني هي الفرد. فضلا عن إن الاتجاه في كلا الأمنيين يختلفان، فالاتجاه في تحقيق الأمن يكون من الأعلى إلى الأسفل في الأمن القومي، في حين يكون ذلك الاتجاه في الأمن الإنساني من الأسفل إلى الأعلى في تحقيق متطلبات الأمن. زيادة على ذلك فان مصادر التهديد في

كلا المفهومين يختلفان أيضا، فمصادر تهديد امن الدولة تأتي غالبا من خارج حدود الدولة، أما مصادر التهديد في الأمن الإنساني فإنها تنبع من داخل الدولة نفسها. فضلا على أن قضايا الأمن الإنساني هي قضايا واهتمامات عالمية، في حين نجد إن تلك القضايا والاهتمامات في الأمن القومي هي محلية تنشغل بها الدولة لوحدها وبمفردها. كما إن أهداف كل منها يختلف عن الآخر، فالأهداف في الأمن القومي تتعلق بحماية كيان الدولة واستقلالها وسيادتها، أما أهداف الأمن الإنساني، فإنها لا تقتصر على حماية الأفراد بل تتعداه إلى تمكينهم بما يجعلهم قادرين على مواجهة التحديات المستقبلية.

لذلك، نرى بان الدولة لم تعد قادرة وبمفردها على تحقيق امن مواطنيها، بل لم تعد الكافل لتحقيق ذلك الأمن، إذ أصبحت وفي كثير من الأحيان هي مصدر الخطر في انتهاك حقوق الأفراد وحرياتهم، وهذا ما عجل في النهاية من ولادة مفهوم الأمن الإنساني للوقوف بوجه تلك الأخطار.

ومن خلال ذلك، فان هذين المفهومين يختلفان في القضايا والأهداف والتوجهات والاتجاهات بل وحتى في وسائل تحقيق كل منهما للأمن، مما يجعل من الأمن مفهوم معقد ومركب لا يخضع إلى مفهوم واحد، أو دلالة وسلوك واحد، بل يخضع إلى استراتيجيات متعددة تبعا لأهداف كل مفهوم في تحقيق أهدافه ومتطلباته.

---

[1] محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي: مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، 1987 ص ص 26-27

[2] فتح الله عمر مصطفى: الأمن القومي وإستراتيجية الدفاع، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، 2011 ص12

[3] سورة قريش الآية (4)

[4] سورة التين الآية (3)

[5] مجد الدين محمد يعقوب الفيروز آبادي: القاموس المحيط،ج4، دار الجليل، بيروت، بلا، ص 200

[6] New Webster's Dictionary and The saurus of the English Language, Lexicon Publications, Inc, 1996, p.903

[7] Oxford Advanced Learner's Dictionary, Sally Wehmeier (Ed), Oxford: Oxford University press, 2004, p.1155

[8] Chambers English Dictionary, UK, W&R Chambers Ltd and Cambridge University press, 1988, p.1331

[9] نقلا عن، عمر احمد قدور: شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994 ص163

[10] مازن إسماعيل الرمضاني: الأمن القومي في عالم متغير، آفاق عربية، ع(3) 1985 ص44

[11] كامل جاسم المرايات: مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السوسيولوجي، في كتاب الأمن الاجتماعي، سلسلة المائدة الحرة، بيت الحكمة، بغداد، ع(7)، 1997 ص7

[12] سعد ياسين الناصري: محددات مفهوم الأمن القومي العربي ، دراسات دولية، بيت الحكمة، بغداد، ع(5) 2000-2001 ص51

[13] كامل جاسم المرايانِي: مصدر سابق ذكره ص9

[14] علي عبد العزيز الياسري: الأمن القومي العراقي، الابعاد الفكرية السياسية لاستراتيجية الأمن القومي في العراق، بلا، بغداد، 2010ص 50

[15] عبد الله محمد مسعود و علي عباس مراد: الأمن والأمن القومي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، 2006 ص17

[16] منذر سليمان: نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته، مجلة كنعان النشرة الالكترونية، السنة الثامنة، ع(1544)، 3 أيار 2008

[17] محمد عوض الهزايمة: حاضر العالم الاسلامي: الواقع والطموح.. حاضر العالم العربي نموذجا، العلوم السياسية والدراسات الدبلوماسية، تونس، 2003 ص8، كذلك ينظر، محمد عوض الهزايمة: القانون الدولي الانساني والامن الانساني في الاسلام، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي حول (القانون الدولي الانساني والامن الانساني)، بيروت، 2010 ص7

[18] حسام حمزة: الدوائر الجيوسياسية للامن القومي الجزائري، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج الخضر – باتنه، الجزائر، 2011 ص20

[19] نقلا عن، الأخضر عمر الدهيمي: القانون الدولي الإنساني من منظور الأمن الإنساني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010 ص26

[20] جون بيلس و ستيف سميث: عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي، 2004 ص421

[21] **Shah Tarzi: The Dilemma of Collective Security, A Theoretical Critique , International Relation, Vol.13, N.06 December 1997,p.46**

[22] نقلا عن، ممدوح شوقي كامل: الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985 ص28

[23] نقلا عن قسوم سليم: دراسات الأمن البيئي: المسألة البيئية ضمن حوار المناظرات في الدراسات الأمنية، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع(39–40)، صيف–خريف 2013 ص ص94–95، كذلك ينظر، علي عبد العزيز الياسري: الأمن القومي العراقي الأبعاد الفكرية السياسية لإستراتيجية الأمن القومي في العراق، بلا، بغداد، 2010 ص55

[24] روبرت مكنمارا: جوهر الأمن، ترجمة يوسف شاهين، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970 ص125

[25] نقلا عن حسام حمزة: مصدر سابق ذكره ص20

[26] نقلا عن علي عبد العزيز الياسري: مصدر سابق ذكره ص54

[27] نقلا عن منذر سليمان: مصدر سابق ذكره ص 5

[28] نقلا عن عبد السلام ابراهيم البغدادي: مفهوم الكيان الصهيوني للامن القومي، دار الحرية، بغداد، 1985 ص29

[29] علي الدين هلال : الأمن القومي العربي دراسة في الأصول، مجلة شؤون عربية، ع(35)، 1984 ص12

[30] علي عباس مراد: مشكلات الأمن القومي.. أنموذج تحليل مقترح، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005 ص35

[31] عبد السلام إبراهيم البغدادي: مصدر سابق ذكره ص26

[32] عبد المنعم المشاط: الأمن القومي والأمان الإنساني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010 ص2

[33] انور ماجد عشقي: الإستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة، مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والقانونية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2005 ص29

[34] عبد الله مسعود وعلي عباس مراد: الأمن والأمن القومي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، 2006 ص ص43–45

[35] المصدر نفسه

[36] ممدوح شوقي كامل: مصدر سابق ذكره ص32

[37] عزيز نوري: الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر–باتنة، الجزائر، 2012 ص51، كذلك ينظر، علي الدين هلال: مصدر سابق ذكره ص13

[38] عبد الله مسعود، وعلي عباس مراد: مصدر سابق ذكره

[39] المصدر نفسه ص 67

[40] علي الدين هلال: مصدر سابق ذكره ص14

[41] عبد الله مسعود، وعلي عباس مراد: مصدر سابق ذكره

[42] علي الدين هلال: مصدر سابق ذكره ص14

[43] عبد الله مسعود وعلي عباس مراد: مصدر سابق ذكره ص71

[44] عزيز نوري: مصدر سابق ذكره ص53

[45] عبد الله مسعود وعلي عباس مراد: مصدر سابق ذكره

[46] علي الدين هلال: مصدر سابق ذكره ص15

[47] سليمان عبد الله حربي: مفهوم الأمن ومستوياته وصيغه وأبعاده، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع(19) ص25، كذلك ينظر، محمود شاكر سعيد وخالد بن عبد العزيز الحرفش: مفاهيم أمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2010 ص17

[48] محمد أحمد علي العدوي: الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة، جامعة أسيوط، مركز الإعلام الأمني، 2010 ص4

[49] المصدر نفسه

[50] خديجة عرفة محمد أمين: الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009 ص ص 47–48

[51] **Sadako Ogata: State Security – Human Security, UN Public Lectures, The Frdtiof Nansen Memorial Lecture, UN House, Tokyo, 12 December 2001. www.unu.edu/hq/publiclectures/ogata.**

[52] خديجة عرفه أمين: مصدر سابق ذكره ص3، كلك ينظر، محمد أحمد علي العدوي: الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة، ص3

[53] **Wolfram Leacher: Actually Existing, The Political Economy Of The Saharan Threat, Security Dialogue, 2008 P.385**

[54] علي محمود حسنين حماد: القانون الدول الإنساني والأمن الإنساني في الإسلام، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي حول (القانون الدولي الإنساني والأمن الإنساني)، بيروت 2010، ص8، كذلك ينظر حسام حمزة: مصدر سابق ذكره ص 41

[55] حسام حمزة: مصدر سابق ذكره ص41

[56] تقرير التنمية البشرية لعام 1994، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994 ص98

[57] فائزة الباشا: الأمن الاجتماعي والعولمة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، 2006 ص30

[58] نقلا عن خديجة عرفه محمد أمين: مصدر سابق ذكره ص37

[59] نقلا عن المصدر نفسه ص39

[60] نقلا عن عدنان ياسين مصطفى: الأمن الإنساني أمن الدول أم أمن الناس، بغداد ص ص16–17

[61] بيورن هاغلين: القطاع العسكري في محيط متغير، في كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003 ص452

[62] الأخضر عمر الدهيمي: مصدر سابق ذكره ص27

[63] نقلا عن خديجة عرفه محمد أمين: مصدر سابق ذكره ص39

[64] المصدر نفسه ص44

[65] عبد المنعم المشاط: مصدر سابق ذكره ص16

[66] خديجة عرفه محمد أمين: مصدر سابق ذكره ص ص37–38

[67] الدخيل عبد العزيز عبد الله: معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية، دار المناهج، عمان، 2006 ص183

[68] **Thirtieth Regular Session of The General Assembly Organization of American States, June 4, 2000 Windsor, Canada OAS/SER.P AG/doc. 3851/00 April 26,2000. http://www.summit-americas.org/z**

[69] الأخضر عمر الدهيمي: مصدر سابق ذكره ص31

[70] لجنة أمن الإنسان: أمن الإنسان الآن حماية الناس وتمكينهم، لجنة أمن الإنسان، نيويورك، 2003 ص11

[71] محمد احمد علي العدوي: مصدر سابق ذكره ص9

[72] المصدر نفسه ص9

[73] تقرير التنمية البشرية لعام 2004، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004

[74] تقرير التنمية البشرية لعام 1994، مصدر سابق ذكره ص27

[75] محمد احمد علي العدوي: مصدر سابق ذكره ص 12، ينظر كذلك، مايا مرسي: المرأة والأمن الإنساني، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، عمان، 2011، ص ص19–20

[76] تقرير التنمية البشرية لعام 1994، مصدر سابق ذكره ص27

[77] المصدر نفسه ص28

[78] المصدر نفسه ص29

[79] المصدر نفسه ص30

[80] المصدر نفسه ص31

[81] محمد أحمد علي العدوي: مصدر سابق ذكره ص16

[82] تقرير التنمية البشرية لعام 1994 ، مصدر سابق ذكره ص 32

[83] نص الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع(158) ديسمبر 1988،ص 143

[84] **MC.Abad Jr: The challenge of Balancing State Security with Human Security, Indonesian Quarterly XXVll.4 2000,P.403**

[85] **Lloyd Axworthy: Human Security, Security For People in a Changing World, http://www.sumnita-mericas.org**

[86] خديجة عرفه محمد أمين: مصدر سابق ذكره ص75

[87] عبد المنعم المشاط: مصدر سابق ذكره ص16

[88] لجنة أمن الإنسان: مصدر سابق ذكره ص5، ينظر كذلك، مايا مرسي: المرأة والأمن الإنساني، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، عمان، 2011، ص46

[89] خديجة عرفه محمد أمين: مصدر سابق ذكره ص34

[90] ظريف شاكر: البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر–باتنه، الجزائر، 2010 ص30

[91] حسام حمزة: مصدر سابق ذكره ص42

[92] نقلا عن خديجة عرفه محمد امين: مصدر سابق ذكره ص33

[93] ظريف شاكر: مصدر سابق ذكره ص25

[94] خديجة عرفه محمد أمين: مصدر سابق ذكره ص ص33–34، كذلك ينظر، ظريف شاكر: مصدر سابق ذكره ص24